الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى ترفيع مراقبي الضرائب والمحتسبين ومراقبي الجباية والمحاسبين من حملة شهادة الدكتوراه

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى ترفيع مراقبي الضرائب والمحتسبين ومراقبي الجباية والمحاسبين من حملة شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال أو المالية العامة والنظام الضريبي والمصنفون في الرتبة الاولى من الفئة الرابعة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية الى مراقبي ضرائب رئيسيين فئة ثالثة رتبة اولى في مديرية المالية العامة في وزارة المالية.

للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم

بيروت فيه: ٢٠٢٥/٥/٦

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى ترفيع مراقبي الضرائب والمحتسبين ومراقبي الجباية والمحاسبين من حملة شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال او المالية العامة والنظام الضريبي والمصنفون في الرتبة الاولى من الفئة الرابعة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية الى مراقبي ضرائب رئيسيين فئة ثالثة رتبة اولى في مديرية المالية العامة في وزارة المالية

مادة وحيدة:

اولاً: يرفع مراقب الضرائب والمحتسب ومراقب الجباية والمحاسب الحائز على شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال او المالية العامة والنظام الضريبي، قبل اصدار القانون الى وظيفة مراقب ضرائب رئيسي في مديرية المالية العامة في وزارة المالية اللبنانية على ان يخصص لكل من الموظفين المرفعين الراتب الجديد والدرجة الجديدة المقابلة لدرجته القديمة مع احتفاظه بحقه في القدم المؤهل للتدرج.

ثانياً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بيروت فيه:٢٠٢٥/٥/٦

الأسباب الموجبة

لما كانت شهادة الدكتوراه تعتبر اعلى رتبة علمية وهي اعلى من شهادة الماجستير المطلوبة لوظيفة مراقب ضرائب رئيسي.

ولما كان بعض الموظفين يشغلون وظيفة مراقب ضرائب في مديرية المالية العامة وحائزون على شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال او المالية العامة والنظام الضريبي بأعلى رتبة علمية.

ولما كان القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٩) قد اوقف التوظيف في القطاع العام.

ولما كانت وزارة المالية تعاني من شغور في ملاكها، لاسيما في وظيفة مراقب ضرائب رئيسي.

ولما كان ترفيع مراقبو الضرائب المذكورين اعلاه ينعكس ايجاباً على حسن أداء الادارة الضريبية بما ينسجم مع الخطط الاصلاحية للحكومة وخاصة الاصلاحات الضريبية منها.

ولما كانت بعض القوانين تجيز اشغال بعض الوظائف من قبل حملة الدكتوراه، منها المرسوم الاشتراعي رقم ٨٢/١٥٠ (قانون القضاء العدلي) ولما كانت المادة ٦٨ من قانون القضاء العدلي المعدلة بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٢/١٩٨٥ تنص على انه يمكن تعيين القضاة المتدرجين دون مباراة من بين حملة االدكتوراه في الحقوق بحيث يعفى من الامتحانات الخطية يقبل بنتيجتها كقاضي متدرج والقانون رقم ٢١٣ تاريخ ٢٠١٢/٣/٣٠ القاضي بتعيين خريجي المعهد الفني التربوي في ملاك المديرية العامة للتعليم المهني والتقني – وزارة التربية والتعليم العالي بوظيفة استاذ تعليم فني بحيازة شهادة الاجازة الفنية التعليمية فقط، بحيث يعتبروا فئة ثالثة فني.

وللاستفادة من الخبرات العلمية لحاملي شهادة الدكتوراه وترجمتها ايجابا في مراكز الادارة الضريبية العليا.

ولما كان تعيين حملة الشهادات العليا من أصحاب الخبرة العملية ضمن الملاك له تأثير ايجابي على المالية العامة خاصة لجهة تحديث وتطوير الادارة الضريبية.

أتينا باقتراح القانون المعجل المكرر المرفق آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره.

بيروت فيه: ٢٠٢٥/٥/٦